مجلة جامعة الملك سعود (الحقوق والعلوم السياسية)، مج (٣٢)، ع (١)، ص ص ١١٥-١٣٩، الرياض (٢٠٢٠م/ ١٤٤١هـ)

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بين إدارتي أوباما وترمب: دراسة نظرية مقارنة للمصالح العليا والأهداف القومية

فوزي حسن الزبيدي
أستاذ مشارك في العلوم السياسية

(قدم للنشر في ٩/ ٥/ ١٤٤٠هـ، وقبل للنشر في ٦/ ٨/ ١٤٤٠هـ)

ملخص البحث. تتبلور إستراتيجية الأمن القومي لأي دولة من ثقافتها الإستراتيجية التي تحدد لها طرائق استخدام القوة ووسائل التأثير لإدارة قضايا أمنها القومي في مواجهة التحديات والتهديدات، أي أن طبيعة عناصر القوة التي تستحوذ عليها الدولة، وطبيعة المهددات الأمنية التي تستشعرها القيادة السياسية، هي التي تحدد الملامح العامة لإستراتيجية قومية مهمة كإستراتيجية الأمن القومي.

وفي الحالة الأمريكية مثلت إستراتيجية الأمن القومي لإدارة أوباما عام ٢٠١٥م، استكمالاً للإستراتيجية السابقة عام ٢٠١٠م لذات الإدارة، حيث ركزت كلا الإستراتيجيتين على التخلص من إرث وتراكمات الحرب على الإرهاب التي بدأتها إدارة "بوش الابن" في إطار إستراتيجية الأمن القومي للعام ٢٠٠٢م، وذلك من خلال حسم حربي أفغانستان والعراق وسحب القوات الأمريكية منهما، وإعادة ترميم سمعة وهيبة أمريكا التي تضررت كثيراً بسبب سياسات إدارة بوش.

في عام ٢٠١٧م أسست إستراتيجية الأمن القومي للرئيس ترمب لمرحلة جديدة في تاريخ الولايات المتحدة، إذ تحاول هذه الإستراتيجية إعادة بناء أمريكا من الداخل أولاً ومن الخارج ثانياً، من خلال تفضيل المصالح الأمريكية على مصالح النظام العالمي ذاته.

وبالتالي، تبدو عملية المقارنة بين إستراتيجية أوباما ٢٠١٥م، وإستراتيجية ترمب ٢٠١٧م مهمة للغاية لكونها تفصل بين مرحلتين مختلفتين، اختلفت فيها المصالح العليا ومن خلفها الأهداف القومية المرتبطة بها، وهو ما أدى الى اختلاف منهجية التخطيط الإستراتيجي من حيث الأهداف والطرق والوسائل.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية الأمن القومي، المصالح العليا، الأهداف القومية.

US NATIONAL SECURITY STRATEGY BETWEEN THE OBAMA AND TRUMP ADMINISTRATIONS: A COMPARATIVE THEORETICAL STUDY OF HIGHER INTERESTS AND NATIONAL GOALS

Fawzi Hassan Al-Zubaidi
Assistant Professor of Political Science

(Received 09/05/1440 H., Accepted for Publication 06/08/1440 H.)

Abstract. The national security strategy of any country crystallizes its strategic culture, which defines the methods of using force and means of influence to manage its national security issues in the face of challenges and threats, that is, the nature of the elements of power possessed by the state and the nature of the security threats felt by the political leadership. Important national security strategy.

In the US case, the Obama administration's National Security Strategy was the year 2015, complementing the previous strategy of 2010 for the same administration. Both strategies focused on eliminating the legacy and build-up of the war on terror initiated by the Bush administration under the 2002 National Security Strategy. To resolve the wars of Afghanistan and Iraq and the withdrawal of American forces from them, and to restore the reputation and prestige of America, which was greatly damaged by the policies of the Bush administration.

In 2017 President Trump's National Security Strategy was established for a new phase in US history. This strategy attempts to rebuild America from within and from abroad first, by preferring American interests to the interests of the world order itself.

Thus, the comparison between Obama's 2015 strategy and the 2017 strategy is very important because it separates two different phases, in which the higher interests have different interests and the national goals associated with them. This has led to different strategic planning methodology in terms of objectives, ways and means.

Keywords: National Security Strategy, Higher interests, National goals.

مقدمة عامة

إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، هي وثيقة رسمية تصدرها السلطة التنفيذية (البيت الأبيض/ مجلس الأمن القومي) وتُقدّم إلى الكونغرس لاعتمادها، ويتم من خلالها تحديد التهديدات والمخاوف الأمنية للولايات المتحدة وكيفية التعامل معها.

ويعتبر قانون "غولدووتر-نيكولاس" للعام ١٩٨٦م الذي شرعته إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان، الأساس الشرعي والقانوني لهذه الوثيقة، والذي شُرّع في حينها لغرض لإصلاح المؤسسة العسكرية الأمريكية لتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل بين صنوف تلك المؤسسة، كما تعتمد عملية تنفيذ إستراتيجية الأمن القومي على التوجهات المقدمة من قبل الإستراتيجية الدفاعية القومية.

وتصدر إستراتيجية الأمن القومي بنسختين، النسخة الأولى "عامة علنية" تتضمن المبادئ العامة للإستراتيجية وتُعلن على الموقع الإلكتروني الرسمي للبيت الأبيض، بينما تصدر النسخة الثانية بشكل "خاص وسري" لتتضمن جميع التفاصيل التي يحظر نشرها علنياً، وهي محصورة في عملية توزيعها على مؤسسات صنع القرار الأمريكي.

وبالرغم من تأسيس مجلس الأمن القومي الأمريكي عام ١٩٤٧م، إلا أن أول إستراتيجية أمن قومي صدرت من هذا المجلس كان في ١ يناير ١٩٨٧م، وذلك في عهد الرئيس الأسبق رونالد ريغان ومنذ ذلك التاريخ وحتى مطلع العام ٢٠١٨م، صدرت ١٧ إستراتيجية، كان آخرها في عهد الرئيس دونالد ترمب وذلك بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٧م، حيث تُعد إدارة ترمب أول إدارة أمريكية تصدر إستراتيجية للأمن القومي خلال السنة الأولى من ولايتها.

موضوع الدراسة

يرتبط موضوع الدراسة بشكل مباشر بإستراتيجيتي الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في ٦ فبراير ٢٠١٥م في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما، وبإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت في ١٨ ديسمبر ٢٠١٧م في عهد الرئيس الحالي دونالد ترمب، ففي الوقت الذي أُتهمت فيه إدارة أوباما بأنها كانت السبب وراء انكفاء الدور الأمريكي على مستوى العالم، خاصة بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران عام ٢٠١٥م، وانحسار الدور الأمريكي في سوريا لصالح روسيا، والعجز الأمريكي عن مواجهة الاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، تأتي إدارة ترمب لتحاول إنهاء حالة الانكفاء هذه، والعودة بأمريكا لقيادة العالم عبر الشعار الذي رفعته تحت عنوان (لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى)، من خلال إصلاح المؤسسات والتشريعات والاقتصاد والسياسة، على أمل أن يؤدي ذلك الإصلاح الى استعادة الدور الريادي الأمريكي على مستوى العالم، ثم تبدأ مرحلة ثانية ترفع شعار (الحفاظ على عظمة أمريكا) وهو الشعار الرسمي الذي اختاره ترمب لحملته الانتخابية القادمة في العام ٢٠٢٠م، وهذه هي الأسباب التي تقف خلف اختيار هاتين الإستراتيجيتين موضوعاً للمقارنة.

إشكالية الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

(أ) ما أوجه التشابه والاختلاف بين إستراتيجية أوباما للأمن القومي الصادرة عام ٢٠١٥م ونظيرتها الصادرة في عهد ترمب عام ٢٠١٧م، من حيث المصالح العليا والأهداف القومية وأولوياتها على مستوى التخطيط دون مستوى التنفيذ؟

(ب) ما أسباب التشابه والاختلاف بين الإستراتيجيتين من حيث المصالح والأهداف؟

أهمية الدراسة

تتبلور أهمية الدراسة من خلال:

(أ) أهمية موضوع إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كأهم وثيقة أمنية في العالم وتعدها أقوى دولة على مستوى العالم.

(ب) أهمية التغيرات الإستراتيجية بين إستراتيجية أوباما التي تميزت بالانكفاء وانتهاج عقيدة الصبر الإستراتيجي، وبين إستراتيجية ترمب، التي تحاول إنهاء حالة الانكفاء والعودة إلى الريادة العالمية، إضافة إلى أهمية تأثيرات تلك التغيرات على السياسات الدولية بشكل عام.

(ج) أهمية السياق الإستراتيجي للعالم الذي يؤثر على أولويات إستراتيجية الأمن القومي سواء لإدارة أوباما أو لإدارة ترمب.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة:

(أ) فهم دوافع وأسباب التغيرات الإستراتيجية التي طرأت على سياسات الأمن القومي الأمريكي من عهد أوباما إلى عهد ترمب، وما يُبنى على ذلك من فهم وتوقّع للسياسات الأمريكية القادمة، سواء لما تبقى من ولاية ترمب الأولى، أو لما سيأتي في ولايته الثانية إذا ما فاز في الانتخابات الرئاسية القادمة عام ٢٠٢٠م.

(ب) الوقوف على أسباب الاختلاف في منهجيات التخطيط الإستراتيجي بين إدارتي أوباما وترمب، وكذلك الاختلاف في تقييم الأولويات لكلا الإدارتين في إطار سياسات الأمن القومي.

منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة على الأسلوب النوعي (Qualitative) في تحليل إشكالية الدراسة من خلال ثلاث منهجيات علمية هي:

- المنهجية التاريخية: لدراسة كلا الإستراتيجيتين معاً، وفهم السياق التاريخي الذي شكّل أولويات هاتين الإستراتيجيتين (أوباما وترمب).
- منهجية التحليل المقارن: لاستخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين كلا الإستراتيجيتين.
- منهجية تحليل النظم: لفحص مخرجات كلا الإستراتيجيتين.

تصميم الدراسة

تتكون الدراسة من:

- إطار مفاهيمي للتعريف بمصطلحات الدراسة.
- إطار فكري لمراجعة الأدبيات السابقة للدراسة.
- إطار تحليلي يشمل التعرف على السياق التاريخي لكلا الإستراتيجيتين، فضلاً عن المقارنة بينهما من حيث المصالح العليا والأهداف القومية.

أولاً: الإطار المفاهيمي للدراسة

يتضمن هذا الإطار التركيز على ثلاث مفاهيم أساسية هي، إستراتيجية الأمن القومي، ومفهوم المصالح العليا وتمييزه عن مفهوم الأهداف القومية.

١- مفهوم إستراتيجية الأمن القومي

"الإستراتيجية" هي كلمة إغريقية الأصل اشتُقت من الجهد العسكري للحرب، لتعني فن القيادة أو فن التعبئة، ثم أدخلت في المجالين السياسي والأمني من قبل مؤسسة "راند" الأمريكية في منتصف القرن الماضي، وهي تعني برامج العمل أو الخطط التي تستخدم الموارد بصورة منظمة لتحقيق الأهداف والغايات، أما مفهوم الأمن القومي فقد عرفته نظريات العلاقات الدولية كل من منظورها الخاص (Dunne, 2015)، وكما يبينه الجدول رقم (١).

يلاحظ من الجدول رقم (١) أن ثمة فروقات جوهرية في طبيعة التنظير العلمي الحديث والمعاصر لمفهوم الأمن القومي منذ نشأته في خمسينيات القرن الماضي كمفهوم ارتبط بسيادة الدولة وحدودها إلى مفهومه المعاصر والواسع والذي وصل إلى تأمين الفضاء الإلكتروني للدولة.

وتأتي هذه الفروقات لأسباب عدة، منها بسبب التمايز بين الخلفيات الثقافية والفكرية والفلسفية للمنظرين أنفسهم، أو بسبب اختلاف طبيعة السياق التاريخي الذي عاصروه، ورغم هذا الاختلاف النظري في تحديد هذا المفهوم الحيوي، إلا أن المدرسة الواقعية التقليدية وبشقيها البنيوي الدفاعي والبنيوي الهجومي، ورغم كل الانتقادات التي وجهت لها، لا زالت هي الأكثر تأثيراً في المجتمعات الأكاديمية والسياسية والدفاعية والأمنية حول العالم، وذلك بسبب تحليلها الواقعي للعلاقات الدولية المبني على عوامل القوة والمصالح والهيمنة.

الجدول رقم (١). مفهوم نظريات العلاقات الدولية للأمن القومي.

نظريات العلاقات الدولية	مفهومها للأمن القومي
النظرية الواقعية التقليدية (هانز مورغنثاو)	اكتساب الدولة المزيد من القوة عن طريق التحالفات العسكرية والقدرات الاقتصادية لتحقيق الردع مع خصومها.
النظرية الواقعية البنيوية الهجومية (جون مير شايمر)	استمرار الدولة في اكتساب القوة وتحقيق الهيمنة الإقليمية والانتقال نحو الهيمنة العالمية.
النظرية الواقعية البنيوية الدفاعية (كينيث والتز)	كسب الدولة لقدر معقول من القوة يتناسب مع دول المنطقة للحفاظ على التوازن.
النظرية الليبرالية (إيمانويل كانت)	القضاء على الصراعات يتم من خلال تحقيق حرية الأفراد، وترسيخ الاقتصاد الحر، وتعزيز الديمقراطية.
النظرية الماركسية (كارل ماركس)	تفاعل البشر مع العالم الطبيعي لضمان بقائهم اعتماداً على التفكير والتحديث والتخطيط.

المصدر: Tim Dunne, Milja Kurki, Steve Smith: International Relations Theories.

هذه الاختلافات النظرية في تحديد مفهوم الأمن القومي يمكن أن تترتب عليها نتائج عدة، منها أن السياسات الدولية ستتناقض تبعاً للمفهوم الذي تعتقده مناسباً للأمن القومي لتعزيز الأمن الدولي، فالنظرية الليبرالية التي تحفز ظاهرة الربيع العربي لتعزيز التحول الديمقراطي تعتبرها المدرسة الواقعية ضعفاً في عناصر القوة للدولة التي يجب أن تكتسب المزيد من القوة لحماية مصالحها، كما أن مدارس التحليل السياسي ستتنوع وفقاً لهذه الاختلافات في مفهوم الأمن القومي.

هذه الاختلافات حول مفهوم الأمن القومي ومفاهيم أخرى كالإرهاب والتدخل العسكري الدولي للأغراض الإنسانية، ستؤثر سلباً على التعاون الدولي والعدالة الدولية والأمن الدولي.

أما مفهوم "إستراتيجية الأمن القومي"، فيعرفه قاموس الأمن القومي الأمريكي على أنها: "الخطة التي تحدد الأهداف السياسية والعسكرية للولايات المتحدة والأساليب المستخدمة لتحقيقها، مدفوعة بمصالح الولايات المتحدة، والتي يأتي في مقدمتها الأمن المادي أو البقاء" (Samuels, 2006).

وبالتالي، يمكن أن نفهم من إستراتيجية الأمن القومي، بأنها الوثيقة الرسمية التي تصدرها الحكومات والتي تعكس قدرتها على الاستخدام المنظم لعناصر قوتها "الذكية" لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من التهديدات والمخاطر.

أما مكانة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بين الإستراتيجيات القومية الأخرى، فيحددها "تيري ديبل" بالمرتبة الثالثة بين الإستراتيجيات القومية الأخرى في الولايات المتحدة، إذ تتصدر الإستراتيجية القومية أو العليا National Strategy قائمة الإستراتيجيات، وهي تعنى بتحقيق مكانة أعلى للدولة على الساحة الدولية، فهي التفكير الإستراتيجي لصناع القرار لتحقيق مكانة أفضل لدولهم عبر استخدام منظم لجميع الموارد القومية، ثم تليها إستراتيجية السياسة الخارجية Foreign Affairs Strategy في المرتبة الثانية، والتي تهتم بتعزيز المصالح الخارجية للدولة من خلال بناء علاقات وتحالفات واستثمارات إستراتيجية وصولاً إلى دور فاعل على الساحتين الدولية والإقليمية.

ثم تأتي بعد ذلك إستراتيجية الأمن القومي National Security Strategy بالمرتبة الثالثة، وهي تعنى بتأمين المصالح الداخلية والخارجية للدولة ضد كافة التهديدات استخداماً لجميع عناصر القوة الشاملة للدولة، تليها بالمرتبة الرابعة الإستراتيجية الكبرى Grand Strategy والتي تهتم بتحقيق الأهداف السياسية للحرب عبر استخدام كافة الوسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والاستخبارية، وأخيراً، تأتي الإستراتيجية العسكرية في المرتبة الخامسة، National Military Strategy والتي تهتم باستخدام الوسائل العسكرية فقط لتحقيق النصر في الحرب (ديبيل، ٢٠١١م).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإستراتيجيات ولدت حديثاً في أدبيات السياسات الأمريكية الخارجية والدفاعية والأمنية، ونظمت استخداماتها بقوانين شرعها الكونغرس، وتعتبر الولايات المتحدة البلد الأول على مستوى العالم في مجالات التنظير والتدريس والتطبيق العملي لهذه الإستراتيجيات، إذ تحرص مؤسسات الأمن القومي الأمريكي على إصدار إستراتيجياتها والعمل على تقييمها دورياً وبشكل منتظم، وتنفرد "كلية الحرب" الأمريكية بالريادة في تطوير التنظير الإستراتيجي في مجالات الدفاع والسياسة الخارجية والأمن القومي.

٢- مفهوم المصالح العليا والأهداف القومية

تُعرّف المصالح العليا، بأنها حاجات ورغبات وتطلعات الدول (ديبيل، ٢٠١١م)، والتي يمكن أن تحافظ على بقاء الدول واستمرارها وتطور من مكانتها الدولية.

وإذا استعرضنا إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي للفترة من عام ١٩٨٧-٢٠١٥م لوجدنا أن المصالح العليا للولايات المتحدة، تركزت في أربع مصالح فقط:

- الأمن المادي للولايات المتحدة.
- الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الأمريكي.
- المحافظة على القيم الليبرالية ونشرها على مستوى العالم.
- تشكيل بيئة دولة مفضلة تضمن زعامة أمريكا على العالم.

حيث اتسمت مصلحتي الأمن والاقتصاد بسمات الثبات والاستقرار، إذ لا غنى عن الأمن والاستقرار ولا فائدة من اقتصاد بدون أمن واستقرار، فمصلحة الأمن هي المصلحة التي تبنى عليها كل المصالح الأخرى، أما مصلحتي القيم والبيئة الدولية المفضلة، فقد تعرضت للتغيير في عهد إدارة ترمب وكما سنلاحظ ذلك لاحقاً بشيء من التفصيل.

أما من حيث أهمية المصالح العليا، فيصنف (هاري يارغر) المصلحة العليا (الأمن المادي للدولة) بأنها المصلحة "الحيوية" وهي الأهم بين المصالح القومية الأمريكية، ثم تليها مصلحة (الرفاهية الاقتصادية) كمصلحة مهمة جداً، ثم تأتي مصلحة (القيم) كمصلحة مهمة، وأخيراً تأتي مصلحة (النظام الدولي المُفضل) بالمرتبة الرابعة كمصلحة هامشية (يارغر، ٢٠١١م).

أما الأهداف القومية الأساسية فهي بمثابة برامج العمل الخاصة بتحقيق المصالح العليا (ديبيل، ٢٠١١م)، حيث تتضمن كل مصلحة عليا مجموعة من الأهداف القومية الأساسية في مختلف أقاليم العالم، كما تأتي تحت الأهداف القومية الأساسية، أهداف أقل أهمية تسمى الأهداف القومية الثانوية، والبعض يسميها المصالح الثانوية، وينطوي كل هدف قومي أساسي على عدة أهداف قومية ثانوية تخدم الهدف القومي الأساسي، وتقسم الأهداف القومية إلى أهداف جغرافية محددة بأقاليم معينة مثل "الأهداف القومية الأمريكية في الشرق الأوسط" وإلى أهداف وظائفية مثل "مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان" على أمل أن تؤدي عملية إنجاز تلك الأهداف مجتمعة إلى تحقيق المصلحة العليا التي ترتبط بها، ويبين الجدول رقم (٢) أهم الفروقات بين المصالح العليا والأهداف القومية.

الجدول رقم (٢). الفروقات بين المصالح العليا والأهداف القومية.

المصالح القومية (National Interests)	الأهداف القومية (National Goals)
عامة	خاصة
تمثل غايات نهائية	تمثل بنود عمل
تستند الى قيم ذاتية التبرير	تخدم المصالح وتبررها المصالح
لا علاقة لها بالقوة	لها علاقة مهمة بالقوة
هي لائحة أمنيات	ما هو ممكن فعله
لا علاقة لها بالتكلفة	التكلفة تكون حيوية

المصدر: تيري ل. ديبل، *إستراتيجية الشؤون الخارجية*. مرجع سابق، ص ٥١٢.

ودائماً ما تُقسم إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي العالم إلى ست مناطق هي (أوروبا، وأمريكا الجنوبية، وأفريقيا، وآسيا، وشمال أفريقيا والشرق الأوسط، وشرق آسيا والباسفيك)، وفي كل منطقة من هذه المناطق تحدد جملة من الأهداف القومية التي يتم ترتيبها بحسب أهميتها والتي ينبغي العمل عليها من قبل الإدارات الأمريكية لتأمين المصالح العليا، فالمصالح دائماً ما تتسم بالثبات، بينما تبقى الأهداف متغيرة وقابلة للاجتهاد في طريقة تحقيقها، وغالباً ما تجتهد

الإدارات الأمريكية في طريقة تحقيق الأهداف القومية، وليس في تحديدها.

كما تحدد المصالح العليا الأطر الموضوعية والجغرافية والزمنية للأهداف القومية، وبالتالي فالمصالح هي النظرية الإستراتيجية العامة، والأهداف القومية هي التطبيقات التكتيكية والعملياتية لها.

ثانياً: مراجعة الأدبيات السابقة للدراسة

لم يجد الباحث دراسات مقارنة بين إستراتيجية أوباما للأمن القومي عام ٢٠١٥م وبين إستراتيجية ترمب عام ٢٠١٧م، نظراً لحداثة صدور الإستراتيجية الأخيرة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٧م، ولكن تم العثور على دراسات تُقيّم إستراتيجية أوباما، ومقالات علمية حاولت تحليل إستراتيجية ترمب، وأخرى حاولت المقارنة بين إستراتيجية أوباما وإستراتيجية ترمب تجاه بعض الملفات الإقليمية، وعلى ضوء ذلك سيتم اختيار نموذج واحد من كل فئة من هذه الفئات، وعلى النحو التالي.

١- الدراسات السابقة حول إستراتيجية أوباما للأمن القومي ٢٠١٥م

عنوان الدراسة الأولى: (إستراتيجية الأمن القومي عام ٢٠١٥م: السلطات والتغيرات والمسائل المتعلقة بالكونغرس)، لمؤلفيها (ناثان لوكاس وكاثلين مسينس) والصادرة من مركز أبحاث الكونغرس الأمريكي

التساؤلات التي طرحتها الدراسة:

(أ) هل حددت إستراتيجية أوباما المعالم الرئيسية والاتجاهات السائدة في البيئة الأمنية الدولية؟

(ب) هل عالجت الإستراتيجية إمكانية حدوث تحول جوهري في البيئة الأمنية الدولية وصولاً إلى وضع إستراتيجي جديد ومختلف؟

(ج) هل ربطت هذه الإستراتيجية بين الأهداف والطرق والوسائل بشكل سليم؟

(د) كيف يمكن تحديد دور للكونغرس في صياغة إستراتيجية الأمن القومي؟

(هـ) هل هناك تناسب بين أهداف الإستراتيجية والموارد المتاحة لها بموجب قانون مراقبة الميزانية لعام ٢٠١١م؟

النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

(أ) أن إستراتيجية أوباما قدمت طيفاً واسعاً من التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة وأهدافاً واسعة، وبالتالي يبدو من الصعوبة بمكان، تحديد الكيفية التي ترتبط بها الأهداف مع الموارد، وآلية تنفيذ تلك الأهداف، وهو ما يؤشر قصوراً في عملية التخطيط الإستراتيجي.

(ب) هناك عدم اتفاق بين المحللين حول نجاعة إستراتيجية أوباما في التحديد الدقيق للتغيرات والاتجاهات الرئيسية في البيئة الأمنية الدولية للعام ٢٠١٥م، حيث اقترحت الدراسة بأن يكون هناك دور للكونغرس في عملية تقييم الاتجاهات الرئيسية لأي إستراتيجية أمن قومي.

وللأسف، لم تجب هذه الدراسة على التساؤلات الخمس التي طرحتها رغم أهميتها، وبنت توصياتها اعتماداً على غياب الاتفاق بين المحللين الأمريكيين حول نجاعة إستراتيجية أوباما للأمن القومي الأمريكي، وبناءً عليه، طالبت هذه الدراسة بأن يكون للكونغرس دور أكبر في عملية تقييم التغيرات والتوجهات العالمية، فضلاً عن تحديد أولويات أهداف الإستراتيجية (Lucas and McInnis, 2015).

وفات هذه الدراسة أن تشير إلى الإيجابيات التي تميزت بها إستراتيجية أوباما، خاصة وأن هذه الإستراتيجية حاولت مواجهة تداعيات الحرب على الإرهاب التي شنتها إدارة بوش الابن ضد أفغانستان عام ٢٠٠١م، وضد العراق عام ٢٠٠٣م، وهو الأمر الذي خلق نوعاً من المواجهة العالمية للولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب على مستوى العالم، وبالشكل الذي دفع أوباما إلى تبني عقيدة (الصبر الإستراتيجي) في إستراتيجيته لمواجهة جميع تداعيات تلك المرحلة.

والنقطة الثانية، أن هذه الدراسة انتقدت عملية التخطيط الإستراتيجي لإدارة أوباما دون عملية التنفيذ لمضامين الإستراتيجية، وبالتأكيد هناك فوارق بين عملية التخطيط وعملية التنفيذ سواء بشكل إيجابي أو بشكل سلبي، فقد يتفوق التنفيذ على التخطيط أحياناً، أو العكس صحيح.

عنوان الدراسة الثانية: (سياسات ترمب ليست كسياسات أوباما في الشرق الأوسط) للبروفسور (جيمس كيلفن) الخبير في شؤون الشرق الأوسط، جامعة كاليفورنيا، الولايات المتحدة، في ٩ يناير ٢٠١٩م

النتائج التي توصلت اليها مقالة (جيمس كيلفن):

١- كلا الرئيسان اتجها إلى تقليص النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وفي الملف السوري تحديداً.

٢- كلا الرئيسان فضلا الانسحاب من أفغانستان ولكن بنوايا مختلفة لكل منهما، إذ حاول أوباما تعزيز اعتمادية الحكومة الأفغانية على نفسها لسحب القوات الأمريكية من أفغانستان، بينما حاول ترمب الإفراط في استخدام القوة ضد طالبان لإجبارها على التفاوض مع الحكومة الأفغانية، وإحلال السلام، وبالشكل الذي يُسهّل انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان.

٣- لقد اعتقد أوباما أن آسيا هي الصاعدة اقتصادياً، وليس الشرق الأوسط ، وهي من ستكون مركز المنافسة العالمية في القرن الحادي والعشرين، حيث كان هدفه إخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط والتوجه نحو "محور آسيا". ولتنفيذ هذه الفكرة عمد أوباما على تحويل عبء الحفاظ على أمن الشرق الأوسط إلى شركاء أمريكا في المنطقة، وبالتالي، كانت سياساته تهدف إلى انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، وإبرام صفقة نووية مع إيران، واستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، لتتفرغ الولايات المتحدة في اهتمامها إلى آسيا.

٤- بعكس أوباما لم يكن لدى ترمب أي إستراتيجية للشرق الأوسط سوى إعلان الانسحاب من سوريا بعد تنسيق مع تركيا، ثم تراجع عن ذلك (James Gelven, 2019).

بالرغم من أن هذه المقالة انطوت على عنصري التخطيط السياسي والتنفيذ العملي لهذه السياسات تجاه ملفات إقليمية محددة، كالملف السوري والأفغاني والشرق الأوسط، إلا أنها بدت كمقالة مهمة أشارت إلى بعض المقارنات المهمة بين سياسات أوباما وسياسات ترمب، ما عدا بعض الملاحظات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- أن خطة أوباما بالتركيز على آسيا كونها محرك النمو الجديد للاقتصاد العالمي، استندت على قاعدة علمية سليمة فرضتها الإحصائيات والوقائع الاقتصادية الجديدة، إذ هناك أكبر اقتصاد عالمي (الصين) بناتج قومي بلغ (٢٣) ترليون دولار، وثالث أكبر اقتصاد عالمي للهند بـ(٩) ترليون دولار، ورابع أكبر اقتصاد عالمي لليابان بـ(٥) تريليون دولار (وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ٢٠١٩م) ضمن كتلة بشرية تفوق الـ(٣) مليارات نسمة. ولكن تبقى منطقة الشرق الأوسط المصدر الأكبر للطاقة على مستوى العالم، وهي المنطقة التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، وفيها أهم حليف إستراتيجي للولايات المتحدة (إسرائيل)، وبالتالي يبدو الحل المنطقي في توزيع الاهتمام الأمريكي على كلا المنطقتين في آن واحد (آسيا والشرق الأوسط) ويتم التعامل مع المنطقتين ضمن إستراتيجية موحدة.
- من الصعب الاعتقاد بعدم وجود خطة لترمب على مستوى الشرق الأوسط، ولكن ترمب يركز على أولويات خاصة يمكن أن تحقق المصالح الأمريكية بصورة أسرع، خاصة بعد بلوغ الدَيْن الأمريكي العام ٢٢ ترليون دولار، وبالتالي فهو لا يجد جدوى في إنفاق عسكري في سوريا أو أفغانستان، بل يسعى جاهداً إلى تعديل قواعد التجارة العالمية لتصحيح المكانة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة، خاصة مع الصين والاتحاد الأوروبي.

٢- الدراسات السابقة حول إستراتيجية ترمب للأمن القومي عام ٢٠١٧م

عنوان الدراسة الأولى: إستراتيجية ترمب للأمن القومي تستحق التجاهل

وهي عبارة عن مقالة علمية صدرت في مجلة "السياسة الخارجية" الأمريكية (Foreign Policy) ومختصرها (FP) للباحث (ميكا زينكو) في ١٨ ديسمبر ٢٠١٧م. حيث أجرت هذه الدراسة تحليلاً مفصلاً لإستراتيجية ترمب للأمن القومي عام ٢٠١٧م وتوصلت إلى ما يلي:

(أ) هناك فجوة بين صياغة متأنية لتوجيه السياسات وبين عملية صنع السياسات، أي فجوة بين النظرية والتطبيق.

(ب) لا زال الروتين يسيطر على التطبيقات العملية لإستراتيجيات الأمن القومي منذ صدور أول إستراتيجية عام ١٩٨٧م وحتى إستراتيجية ترمب، ففي كل إستراتيجية تقوم الولايات المتحدة باختيار حروب مفضلة وحلفاء مزعومين وتُبرز تهديدات غير متوقعة، ثم يرفض المشرعون في الكونغرس تمويل ما لا يمكن التوقع له من أحداث.

(ج) بالرغم من تركيز إستراتيجية ترمب على أمن أمريكا، إلا أنها تجاهلت المخاطر الداخلية التي يتعرض لها الشعب الأمريكي كل يوم، خاصة فيما يتعلق بالأمراض غير السارية في الولايات المتحدة مثل السرطان والسكري والقلب.

(د) ذكرت إستراتيجية ترمب هزيمة الإرهابيين (٥٨) مرة، ومع ذلك قتل الجهاديون (١٠٣) مواطنين أمريكيين، كما قتل اليمينيون المتطرفون (٦٨) أمريكياً، وارتفع معدل الانتحار في أمريكا ٢٥٪ مما أدى إلى ٤٣ ألف حالة وفاة سنوياً.

(هـ) لم تركز إستراتيجية ترمب على حماية الأمريكيين في الداخل، بل ركزت على السياسات الخارجية فقط تحت شعار (أمريكا أولاً) ولم تضع الأمريكيين أنفسهم أولاً (Zenko, 2017).

يبدو أن هذه المقالة العلمية هي التي كانت متسرعة، فحين وضع ترمب برامجه لهزيمة الإرهاب لم يكن مسؤولاً في حينها عن مقتل ١٠٣ مواطنين أمريكيين، لأنه وضع خطة مستقبلية لمكافحة الإرهاب، وبالتالي كان على هذه المقالة التمييز بين التخطيط وبين التنفيذ العملي لإستراتيجية الأمن القومي.

أما مسألة اهتمام إستراتيجية ترمب بالخارج وإهمالها للداخل الأمريكي، فهذا النقد لا يمت للموضوعية بصلة أيضاً، لأن إدارة ترمب شكلت قناعاتها على تعزيز المصالح الأمريكية في الخارج لينعكس ذلك إيجاباً على الداخل الأمريكي، فتعديل قواعد التجارة الخارجية مع الصين وأوروبا كان يُهدف منه تعزيز قيمة المنتجات الأمريكية في الأسواق العالمية لتضاهي أو تتفوق على البضائع الأوروبية والصينية من حيث الجودة والتكاليف، لينعكس ذلك إيجاباً على أسواق العمل والوظائف في الداخل الأمريكي.

عنوان الدراسة الثانية: الوجبات الخمس السريعة لإستراتيجية ترمب للأمن القومي، للباحث (بيتر فيفر) في مجلة السياسة الخارجية، بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٧م

شخصت هذه المقالة العلمية خمس محاور أساسية في إستراتيجية ترمب للأمن القومي وعلى النحو التالي:

١- أن إدارة ترمب تسرعت في إصدار إستراتيجية الأمن القومي خلال عامها الأول وتجاهلت صدمات السياسة الخارجية المحتملة.

٢- أن الخبراء الذين صاغوا إستراتيجية ترمب للأمن القومي اعتمدوا على مصادر معلومات قليلة نسبياً، وذات كفاءة وجودة متدنية، الأمر الذي أدى إلى فوضى في الحكم منذ الأيام الأولى لتولي ترمب سدة الرئاسة.

٣- عبارة "أمريكا أولاً" لم تكن جديدة ليضعها ترمب في إستراتيجيته فقد أُستخدمت سابقاً.

٤- إستراتيجية ترمب تبدو أقل تفاؤلاً، بعدما ركزت على المنافسة الدولية واستغلال أمريكا من قبل الشركاء والأعداء على حد سواء.

٥- الخطاب الفصل سيكون عند تنفيذ سياسات الأمن القومي لإدارة ترمب، وهل ستكون هذه السياسات قادرة على سد الثغرات بين الإستراتيجية والواقع العملي؟ (Peter Feaver, 2017).

من هذه الدراسة يمكن القول ما يلي:

- إن عملية تسرع إدارة ترمب في إصدار إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تعد أمراً غير مألوف لدى الإدارات الأمريكية السابقة، إذ تعد عملية تقييم البيئة الأمنية العالمية من حيث الفرص والمخاطر من أهم المرتكزات الرئيسية لعملية التخطيط الإستراتيجي القومي، وهي تتطلب وقتاً طويلاً للوقوف على حقيقة محركات التغيرات والاتجاهات العالمية والتوقع لمستقبلها.

- تتطلب عملية التخطيط الإستراتيجي تحقيق توافق سياسي وإجماع وطني عليها لتكتسب المزيد من التأييد والشرعية والتمويل اللازم من الكونغرس، وهذا ما لم تحظى به إستراتيجية ترمب.
- عملية التركيز على المنافسة الدولية وإنهاء حالة الاستغلال لأمريكا من قبل شركائها وأعدائها لا تبعث على التشاؤم، بقدر ما تشير إلى التعامل الواقعي مع اقتصاد عالمي يتغير كل يوم ليزيح الولايات المتحدة من عرشها العالمي لصالح الصين.

ثالثاً: الإطار التحليلي للدراسة

قبل المقارنة بين إستراتيجيتي أوباما وترمب للأمن القومي، لابد من استعراض السياق التاريخي الذي طرحت فيه كل إستراتيجية على حده، للوقوف على طبيعة المؤثرات الجيوإستراتيجية العالمية التي كانت سائدة آنذاك ومستوى تأثيرها على أولويات الإستراتيجيات الأمريكية، ومن ثم الخوض في عملية المقارنة بين الإستراتيجيتين.

١- السياق التاريخي لإستراتيجيتي أوباما وترمب للأمن القومي

(أ) السياق التاريخي لإستراتيجية أوباما للأمن القومي ٢٠١٥م

طرحت إدارة أوباما إستراتيجية الأمن القومي في ٦ فبراير ٢٠١٥م، في ظل الظروف الدولية التالية:

١- الاحتلال الروسي لشبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، في تحدٍّ صارخ للمجتمع الدولي.
٢- بروز تنظيم "الدولة الإسلامية" ليسيطر على ثلث مساحتي سوريا والعراق، وما ترتب على ذلك من أزمات إنسانية وموجات نزوح لاجئين هددت الأمن الأوروبي.
٣- كابول توقع مع الولايات المتحدة والحلف الأطلسي اتفاقيتين أمنيتين تسمحان ببقاء ١٢٥٠٠ جندي أجنبي في البلاد نهاية عام ٢٠١٥م بعد انتهاء المهمة القتالية للحلف الأطلسي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م.
٤- تقدم التفاهمات الرسمية وغير الرسمية بشأن إبرام الاتفاق النووي بين المجموعة الدولية (٥+١) وإيران.
٥- هزيمة تاريخية للديموقراطيين في الكونغرس في انتخابات منتصف الولاية الرئاسية، وأوباما يعرض تشريعاً جديداً لتصحيح أوضاع خمس ملايين من المقيمين في الولايات المتحدة بدون أوراق قانونية بشكل موقت.
٦- شهدت فرنسا سلسلة اعتداءات إرهابية.

(ب) السياق التاريخي لإستراتيجية ترمب للأمن القومي ٢٠١٧م

١- هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق وانحسار نفوذه.
٢- روسيا تعزز تواجدها العسكري في سوريا وتلعب دوراً أكبر في إدارة الملف السوري مع تركيا وإيران، مع تواجد عسكري أمريكي محدود في شمال سوريا وشرقها.
٣- اندلاع الأزمة بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات ومصر والبحرين من جهة ثانية، على خلفية اتهام هذه الدول لقطر بدعم الإرهاب.
٤- أزمة داخلية في واشنطن حول التحقيق بمزاعم التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لصالح ترمب، أدت إلى تغيرات عدة في هيكلية فريق الأمن القومي لترمب.
٥- إعلان ترمب عدم رضاه عن الاتفاق النووي مع إيران.
٦- كوريا الشمالية تختبر قنبلة هيدروجينية يمكن تحميلها على صاروخ.
٧- ترمب يعترف رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل تنفيذاً لقانون الكونغرس عام ١٩٩٥م بهذا الشأن.
٨- انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ، بسبب ما اعتقده ترمب عدم عدالة الاتفاقية فيما يخص تمويل سياسات المحافظة على المناخ.
٩- انسحاب واشنطن من منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، بسبب ما وصفته باستمرار المنظمة في الانحياز ضد إسرائيل.

١٠- تراجع شعبية ترمب في الداخل الأمريكي بسبب سياساته الشعبوية (قناة الحرة، ٢٠١٧م).

٢- المقارنة بين الإستراتيجيتين من حيث المصالح العليا والأهداف القومية

تكونت إستراتيجية أوباما من أربع مصالح هي:

- الأمن.
- الرفاهية الاقتصادية.
- القيم.
- النظام الدولي المفضل.

بينما تكونت إستراتيجية ترمب من خمس مصالح هي:

- الأمن.
- الرخاء الاقتصادي.
- تحقيق السلام من خلال القوة.
- تعزيز النفوذ الأمريكي.
- الإستراتيجية في السياق الإقليمي.

ويلاحظ أن المصلحة الخامسة (الإستراتيجية في السياق الإقليمي) في إستراتيجية ترمب تقابلها المصلحة الرابعة في إستراتيجية أوباما، وهذا يعني أن المصلحة الرابعة في إستراتيجية ترمب ليس لها ما يناظرها في إستراتيجية أوباما، وعليه ستعمد هذه الدراسة إلى التطرق سريعاً للمصلحة القومية الرابعة في إستراتيجية ترمب والمتعلقة بتعزيز النفوذ الأمريكي (بشكل منفرد) ثم تنتقل إلى المقارنة بين المصلحة الرابعة في إستراتيجية أوباما والمتعلقة بالنظام الدولي المفضل، وبين المصلحة الخامسة في إستراتيجية ترمب والمتعلقة بـ(الإستراتيجية في السياق الإقليمي).

(أ) المقارنة بين المصلحة الأولى والأهداف القومية المرتبطة بها في كلا الإستراتيجيتين

من حيث الأولوية احتلت مصلحة الأمن الأولوية القصوى في إستراتيجيتي أوباما وترمب على حد سواء، على الرغم من اختلاف التوصيف لهذه المصلحة بين الإستراتيجيتين، حيث وصفتها إستراتيجية أوباما بـ(الأمن) وهو يعني التحرر من الخوف، بينما وصفتها إستراتيجية ترمب بـ(حماية الولايات المتحدة والشعب الأمريكي)، وهو ما يعني الوقاية والصيانة والنصرة والمحافظة والحراسة لأمريكا وشعبها كأولوية قصوى، الأمر الذي يعكس هواجس أمنية أكبر في إستراتيجية ترمب مقارنة مع نظيرتها (إستراتيجية أوباما)، وهو ما انعكس على طبيعة وأولويات الأهداف القومية المرتبطة بهذه المصلحة (U.S. National Security Strategy, 2015)، وكما يبينه الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣). مقارنة بين مصلحة الأمن والأهداف القومية المرتبطة بها بين إستراتيجيتي أوباما ٢٠١٥م وترمب ٢٠١٧م.

إستراتيجية أوباما للأمن القومي عام ٢٠١٥م	إستراتيجية ترمب للأمن القومي عام ٢٠١٧م
المصلحة الأولى: الأمن	**المصلحة الأولى: حماية الولايات المتحدة والشعب الأميركي**
الأهداف القومية:	**الأهداف القومية:**
١- تقوية الدفاع القومي.	١- تأمين حدود وأقاليم الولايات المتحدة من خلال:
٢- تعزيز الأمن الداخلي.	(أ) تعزيز الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل.
٣- مكافحة التهديد المستمر للإرهاب.	(ب) مكافحة الأوبئة والأمراض الحيوية.
٤- بناء القدرات لمنع الصراعات.	(ج) تقوية سياسة مراقبة الحدود والهجرة.
٥- منع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل.	٢- متابعة التهديدات من مصدرها من خلال:
٦- مواجهة تغير المناخ.	(أ) إلحاق الهزيمة بالجهاديين الإرهابيين.
٧- ضمان الوصول إلى الفضاءات المشتركة (الفضاء والمحيطات والفضاء السيبراني).	(ب) تفكيك المنظمات الإجرامية.
٨- زيادة الأمن الصحي العالمي.	٣- جعل أمريكا آمنة في عصر الإنترنت.
	٤- تعزيز المرونة الأمريكية في مواجهة المخاطر.

المصدر: U.S. National Security Strategy 2015 and U.S. National Security Strategy 2017.

ارتكزت مصلحة الأمن في إستراتيجية أوباما على ثمان أهداف أساسية، يقابلها أربع أهداف قومية أساسية في إستراتيجية ترمب تتفرع منها خمس أهداف قومية "ثانوية" (U.S. National Security Strategy, 2017).

الهدف القومي الأول

إستراتيجية أوباما

تصدر هدف "الدفاع القومي" قائمة أهداف الأمن في إستراتيجية أوباما، فالأولوية أعطيت للخارج الأمريكي من خلال سياسات الردع واستخدام القوة العسكرية ضد التهديدات الخارجية المتعلقة بـ"تهديد الصواريخ والتجسس على الشبكة العنكبوتية" إذا لزم الأمر، ويمكن اختزال هذا الهدف بعنوان (أمن أمريكا يبدأ من الخارج).

إستراتيجية ترمب

كانت الأولوية للداخل الأمريكي من خلال التركيز على أمن المواطن الأمريكي وأمن قيمه الخاصة التي يمكن أن يهددها المهاجرون غير الشرعيين الذين قد يهددوا سيادة أمريكا وهويتها وقيمها بعد حصولهم على الجنسية الأمريكية، ويمكن اختزال هذا الهدف بعنوان (أمن أمريكا يبدأ من الداخل).

وذلك من خلال ثلاث أهداف قومية ثانوية تمحورت حول تعزيز الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الأوبئة والأمراض الحيوية، وتقوية عمليات مراقبة الحدود، وتشديد سياسات الهجرة.

لكن ما يؤخذ على الأهداف القومية الثانوية، أنها غير متجانسة وغير موضوعية لا من حيث الطبيعة، ولا من حيث الأولوية والأهمية، فلا يمكن أن يُقرن هدف الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل مع هدف مكافحة الأوبئة والأمراض، وهدف تعزيز سياسات أمن الحدود والهجرة، إذ كان المفروض أن يكون هدف الدفاع ضد أسلحة الدمار الشامل هدفاً قومياً رئيسياً لأنه يرتبط بالأمن العالمي مباشرة ولكونه يرتبط بإمكانية استخدام هذه الأسلحة من قبل منظمات إرهابية في الداخل الأمريكي من جهة ثانية، لكن يبدو أن ترمب ركز على أمن داخلي يستشعره المواطن الأمريكي بشكل سريع ومباشر وأولوياته الهوية والقيم الأمريكية.

الهدف القومي الثاني

إستراتيجية أوباما

ركزت إستراتيجية أوباما على تعزيز الأمن الداخلي من خلال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وضرورة التعلم من هذه المخاطر والتكيف معها.(U.S. National Security Strategy, 2015).

إستراتيجية ترمب

ركزت على تحديد ثلاث مخاطر أمنية احتلت الأولوية القصوى وهي مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة "المخدرات"، والعنف من مصادره، وهو هدف يبدو متطابقاً بين الإستراتيجيتين، لكن إستراتيجية ترمب كانت أكثر تركيزاً في تحديد المشاكل الأمنية التي تمس حياة المواطن الأمريكي بشكل مباشر، خاصة بعد ارتفاع عدد حوادث إطلاق النار في الأماكن العامة في الولايات المتحدة.

فاستهداف التهديدات في مصدرها قبل أن تصل إلى الحدود أو تسبب ضرراً للشعب الأميركي، هو ما يعكس فكرة الجهد الاستباقي الأمني والعسكري لدى ترمب، والذي يجب أن يُفعّل ضد جميع منظمات الإرهاب على مستوى العالم، بغض النظر عما إذا كانت هذه المنظمات تشكل خطراً مباشراً على أمريكا أم لا، أما إستراتيجية أوباما فقد ركزت على التكيّف مع المخاطر والتعلم منها في إطار (علاجي).

الهدف القومي الثالث

إستراتيجية أوباما

تمثل بـ"مكافحة التهديد المستمر للإرهاب" في إشارة إلى مخاطر منظمات الإرهاب العالمي مثل "تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة"، والتي يمكن أن تشكل خطراً على أمريكا، وهو تكرار غير مبرر في الإستراتيجية لخطر الإرهاب، حيث كان بالإمكان دمج هذا الهدف (الثالث) مع الهدف الثاني المتعلق بتعزيز الأمن الداخلي، ولكن يبدو أن المقصود بالإرهاب هو الإرهاب الخارجي الذي يهدد مصالح وشركاء الولايات المتحدة في الخارج.

إستراتيجية ترمب

تمثل في "جعل أمريكا آمنة في عصر الإنترنت"، وذلك لشدة ما تتعرض له أمريكا من هجمات إلكترونية سببت أضراراً في الشبكات الرقمية للبنية التحتية للشركات والأفراد، حيث تتصدر الصين مصدر هذه الهجمات (Finkle and Bing, 2018)، وهو هدف قومي تتزايد أهميته يومياً بسبب توسع استخدامات الإنترنت وتطور الهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي ودخول العالم إلى عصر الروبوتات والذكاء الاصطناعي والذي سيخلق محددات جديدة للأمن والاقتصاد العالميين (U.S. National Security Strategy, 2017).

الهدف القومي الرابع

إستراتيجية أوباما

تمثل في "بناء القدرات لمنع الصراعات"، على الساحة الدولية ودعم الأمن العالمي الذي قد ينعكس سلباً على الأمن الأمريكي، عبر الإشارة إلى الانتهاك الروسي لأوكرانيا ووحدة أراضيها، والسياسات العدائية لكوريا الشمالية، وانتشار أنظمة حكم ضعيفة أدت إلى تجذّر ظاهرة التطرف في بعض المجتمعات، وهي محاولة ثانية للربط بين الأمن الأمريكي والأمن العالمي، وبالتالي تبدو الحاجة ملحة لتفعيل شراكات دولية لمنع الصراعات الدولية.

إستراتيجية ترمب

تمثل في تعزيز المرونة الأمريكية من خلال مساعدة المجتمع الأمريكي للصمود بوجه المخاطر والكوارث، حيث تعترف إدارة ترمب بأنها غير قادرة على منع جميع المخاطر، ولكنها ستساعد في درء المخاطر والتعافي من الأزمات بالسرعة الممكنة، عبر إستراتيجية وطنية لتعزيز التفاعل (المجتمعي-الحكومي)، وهو ما يعكس اهتمام ترمب مرة أخرى بالداخل الأمريكي على عكس إدارة أوباما التي ركزت على منع الصراعات الدولية لئلا تؤثر سلباً على الأمن العالمي وتالياً على الأمن الأمريكي.

أهداف قومية إضافية في إستراتيجية أوباما

انفردت إستراتيجية أوباما بأربع أهداف قومية إضافية لم تتطرق إليها إستراتيجية ترمب في مصلحة الأمن، وهي: مواجهة الانتشار النووي ومواجهة تغيرات المناخ، وضمان الوصول إلى الفضاءات المشتركة (الفضاء والمحيطات والفضاء السيبراني)، وزيادة الأمن الصحي العالمي. الأمر الذي يتعذر مقارنتها بإستراتيجية ترمب.(U.S. National Security Strategy, 2015).

(ب) المقارنة بين المصلحة الثانية والأهداف القومية المرتبطة بها في كلا الإستراتيجيتين

جاءت في المرتبة الثانية مصلحة "الاقتصاد" في كلا الإستراتيجيتين "أوباما وترمب" وبالشكل الذي يعكس تشابهاً بين الإستراتيجيتين امتد ليطغى نسبياً على الأهداف القومية التي ارتبطت بهذه المصلحة في كلا الإستراتيجيتين، وكما يبينها الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤). مقارنة بين مصلحة الاقتصاد والأهداف القومية المرتبطة بها في إستراتيجيتي أوباما ٢٠١٥م وترمب ٢٠١٧م.

إستراتيجية أوباما للأمن القومي عام ٢٠١٥م	إستراتيجية ترمب للأمن القومي عام ٢٠١٧م
المصلحة الثانية: الرفاهية الاقتصادية	المصلحة الثانية: تعزيز الرخاء الأميركي
الأهداف القومية:	**الأهداف القومية:**
١- لنجعل اقتصاد أمريكا يعمل.	١- تجديد الاقتصاد المحلي.
٢- تطوير أمن الطاقة.	٢- تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة الحرة والعادلة.
٣- قيادة الابتكار في العلوم والتكنولوجيا.	٣- تحقيق الريادة الأمريكية في مجال البحث والتكنولوجيا والاختراع والابتكار.
٤- تشكيل النظام الاقتصادي العالمي.	٤- تعزيز وحماية قاعدة الابتكار للأمن القومي الأمريكي.
٥- إنهاء الفقر المدقع.	٥- تحقيق الهيمنة في مجال الطاقة.

المصدر: U.S. National Security Strategy 2015 and U.S. National Security Strategy 2017.

الهدف القومي الأول

إستراتيجية أوباما: (لنجعل اقتصاد أمريكا يعمل)

الاقتصاد الأمريكي هو محرك نمو الاقتصاد العالمي وهو الضامن للقوة العسكرية الأمريكية والنفوذ الدبلوماسي لأمريكا، ولغرض تفعيل الاقتصاد الأمريكي، فلابد من خلق فرص العمل اعتماداً على تطوير التعليم والمعرفة، والإسراع في الثورة الصناعية التكنولوجية، فضلاً عن المزيد من التعاون مع مجموعة العشرين وتحصين النظام المالي العالمي.

إستراتيجية ترمب: (تجديد الاقتصاد المحلي)

من خلال تخفيض القيود البيروقراطية التي تعيق نمو الاقتصاد، وكذلك تعزيز الإصلاح الضريبي عبر خفض الضرائب على الطبقة الوسطى، وتشجيع الشركات الأمريكية في الخارج للعودة إلى أمريكا، إضافة إلى تطوير البنى التحتية لأمريكا، وخفض الدين العام، ودعم التعليم والبرامج التشاركية.

تبدو إستراتيجية ترمب أكثر عمقاً في فهم مشاكل الاقتصاد الامريكي، إذ شخصت هذه الإستراتيجية بدقة مكامن الخلل في الاقتصاد الأمريكي، وهو الأمر الذي أدى إلى تشكيل نظرة شاملة وعميقة لخطة إصلاح وتطوير الاقتصاد الأمريكي، على عكس إستراتيجية أوباما التي حددت أهدافاً عامة لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، وربما يعود ذلك إلى الخلفية الاقتصادية لترمب.

الهدف القومي الثاني

إستراتيجية أوباما: (تطوير أمن الطاقة)

تكمن المشكلة بأمن الطاقة لحلفاء أمريكا الذين يعتمدون على الطاقة من روسيا (في إشارة إلى أوروبا)، وبالشكل الذي يمكن أن يخلق صدمات في العرض والطلب في أسواق الطاقة، وبالتالي لابد من تنويع مصادر الطاقة، والمحافظة على خطوط إمداداتها، وتقليل نسب التلوث من خلال التعاون الدولي، حيث ستقود أمريكا الاقتصاد العالمي.

إستراتيجية ترمب: (تعزيز العلاقات الاقتصادية المتبادلة الحرة والعادلة)

من خلال اعتماد اتفاقيات (ثنائية) عادلة جديدة للتجارة والاستثمار، مع بلدان تلتزم بمعايير عالمية في مجال الملكية الفكرية والتجارة الرقمية والعمل والبيئة، مع التصدي لجميع الممارسات التجارية غير العادلة، ومكافحة الفساد الأجنبي الذي يضرب بالاقتصاد العالمي، مع الحرص على العمل مع شركاء (مشابهين) لأمريكا في التفكير، وتسهيل خلق أسواق جديدة.

تختلف إستراتيجية ترمب عن إستراتيجية أوباما، ففي الوقت الذي تحفز فيه إستراتيجية أوباما على الشراكات الاقتصادية الدولية في جو من المثالية، حددت إستراتيجية ترمب شروطاً للمشاركة الاقتصادية الدولية حيث فضّلت الشراكات الثنائية على المتعددة، كما فضّلت الشركاء المتشابهين في التفكير مع الولايات المتحدة على عامة الشركاء، فأمريكا لا يمكن أن تتحمل أعباء شركاء لا يشاركونها نفس القيم ولا يلتزمون بالمعايير الدولية العادلة في التجارة العالمية، وهذا ما يفسر أسباب انسحاب أمريكا من (اتفاقية التبادل الحر عبر المحيط الهادي) مع دول (كندا واليابان) رغم كونها متشابهة قيمياً مع الولايات المتحدة، إذ تهدف إستراتيجية ترمب إلى تعديل قواعد منظمة التجارة العالمية بما يضمن عدم تفوق منافسي الولايات المتحدة عليها.

الهدف القومي الثالث

إستراتيجية أوباما: (قيادة الابتكار في العلوم والتكنولوجيا)

من خلال تأهيل المخترعين والمكتشفين في المجال التقني مع إعداد معلمين متميزين لإعداد الأجيال العلمية مع التركيز على التقنيات العسكرية وتطوير الاقتصاد.

إستراتيجية ترمب: (تحقيق الريادة في مجال البحث والتكنولوجيا والاختراع والابتكار)

من خلال:

١- فهم اتجاهات العلوم والتكنولوجيا في العالم للاحتفاظ بمزايا التفوق الأمريكي.

٢- الحفاظ على المخترعين والمبتكرين من خلال برامج اتحادية لتوظيف المهارات العليا.
٣- الاستفادة من رأس المال الخاص وخبرات القطاع الخاص لبناء الابتكار.
٤- التركيز على الاختراعات والابتكارات الميدانية السريعة.(U.S. National Security Strategy, 2017).

تثبت إستراتيجية "ترمب" بأنها تمتلك رؤية عميقة لتطوير بيئة الاختراع والابتكار داخل وخارج أمريكا لإيمانها بأن هذه البيئة هي أساس اقتصاد المعرفة بشقيه العسكري والمدني، كما حددت إستراتيجية ترمب أربع خطوات رئيسية وعملانية لريادة القطاع التكنولوجي في العالم، أما إستراتيجية أوباما فكانت رؤيتها سطحية وعامة لموضوع حيوي في مضمار التنافس الدولي.

الهدف القومي الرابع

إستراتيجية أوباما: (تشكيل النظام الاقتصادي العالمي)

من خلال:

١- حماية حرية حركة المعلومات وتعزيز القواعد المالية العالمية.
٢- تعزيز الاتفاقيات التجارية، وخاصة عبر المحيط الهادي (TPP) والتي انسحب منها ترمب عام ٢٠١٧م.
٣- فتح أسواق جديدة في المستقبل، ومكافحة الفساد في أمريكا.(U.S. National Security Strategy, 2015).

إستراتيجية ترمب: (تعزيز وحماية قاعدة الابتكار للأمن القومي الأمريكي)

من خلال:

١- فهم التحديات المرتبطة بالمنافسة الدولية للولايات المتحدة من خلال شراكة بين القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي والحكومة لفهم مسؤولياتهم، والحد من الأنشطة التي يمكن أن تقوّض أمريكا.
٢- حماية حقوق الملكية الفكرية.
٣- تشديد إجراءات الحصول على تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة للحد من السرقة الاقتصادية، والاستخبارات الأجنبية ذات الأغراض غير التقليدية (التجسسية).
٤- حماية قواعد معلومات البنى التحتية.

جاء الهدف القومي الرابع بطابع اقتصادي في إستراتيجية أوباما، بينما جاء بطابع أمني في إستراتيجية ترمب وكأن عامل الأمن الاقتصادي قد احتل مكانة مهمة لتعزيز الاقتصاد الأمريكي من منظور ترمب الذي اعتمد منهجية التخطيط الإستراتيجي للكشف عن الفرص والمخاطر في بيئة المنافسة الدولية، بعكس أوباما الذي طرح رؤية تقليدية للاقتصاد مع التقليل من أهمية البعد الأمني في الاقتصاد.

الهدف القومي الخامس

إستراتيجية أوباما: (إنهاء الفقر المدقع)

من خلال:

١- تعزيز الصادرات وتحسين فرص الاستثمارات وتجنب الحروب العسكرية المكلفة.
٢- الربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
٣- تحقيق الأمن الغذائي والحد من مرض (الإيدز).

إستراتيجية ترمب: (تحقيق الهيمنة في مجال الطاقة)

من خلال:

١- تبسيط التنظيم الاتحادي لإنتاج الطاقة.
٢- تعزيز صادرات الطاقة إلى الخارج.
٣- ضمان أمن الطاقة وتنويع مصادرها.
٤- ضمان وصول الطاقة للأسواق العالمية.
٥- تطوير تقنيات الطاقة بما فيها الطاقة النووية والحوسبة المتقدمة لها.

كان هدف إستراتيجية أوباما هو الاهتمام بشريحة الفقراء، ومرة أخرى يشير إلى ضرورة التخلص من إرث حروب بوش الابن، بينما كانت الأولوية لإستراتيجية ترمب لتطوير هيكلي في قطاع الطاقة لدعم الاقتصاد بشكل عام ضمن رؤية شاملة، على اعتبار أن الطاقة هي أساس الاقتصاديات الحديثة، ويمكن القول بأن أوباما كان تكتيكياً في مصلحة الرفاهية الاقتصادية، بينما كان ترمب إستراتيجياً فيها.

(ج) المقارنة بين المصلحة الثالثة والأهداف القومية المرتبطة بها في كلا الإستراتيجيتين

عنوان هذه المصلحة في إستراتيجية أوباما هو "القيم الليبرالية"، بينما كان عنوانها في إستراتيجية ترمب "المحافظة على السلام من خلال القوة"، وهو ما يؤشر الفارق بين الإستراتيجيتين الذي انعكس تالياً على طبيعة الأهداف القومية التي ارتبطت بهذه المصلحة، وكما يبينه الجدول رقم (٥).

الهدف القومي الأول

إستراتيجية أوباما

تشجيع القيم الليبرالية داخل وخارج أمريكا، فالأزمات التي تشهدها الدول ما هي إلا نتيجة لطغيان الاستبداد على الشعوب التواقة للحرية، وبالتالي لابد من تعزيز حقوق الإنسان وحرية المعتقد والتعبير والإعلام.(U.S. National Security Strategy, 2015).

إستراتيجية ترمب:

تجديد المزايا التنافسية لأمريكا من خلال التوسع الديمقراطي الليبرالي الذي سيغير من طبيعة العلاقات الدولية، وسيخلق لأمريكا منافسين عالميين يجب أن تتفوق عليهم أمريكا في جميع النواحي.

حيث بدأت الصين وروسيا بمنافسة الولايات المتحدة بشكل حقيقي، لكن أمريكا تملك المزايا الجيوسياسية للتفوق عليهم، إضافة إلى ضرورة تحديث نظرية الردع الأمريكية من حيث التخطيط والتنفيذ.

لكن المحاولات الصينية والروسية لا زالت مستمرة لشل الهيمنة الأمريكية على مستوى الاقتصاد والإنترنت والفضاء الخارجي دون اللجوء للأسلحة النووية، ويجب مواجهة كل هذه التحديات التي لم تستوعبها الوكالات الأمريكية بعد.

إذ يحاول ترمب إعادة بناء ثقافة العمل الإستراتيجي للوكالات الحكومية الأمريكية، وتحديداً وكالات مجتمع الاستخبارات الستة عشر، فالمعركة العالمية هي معركة الاقتصاد والموارد، ويجب أن تأخذ هذه المعركة الأولوية القصوى في إستراتيجيات تلك الوكالات.(U.S. National Security Strategy, 2017).

الجدول رقم (٥). مقارنة بين المصلحة الثالثة والأهداف القومية المرتبطة بها في إستراتيجيتي أوباما ٢٠١٥م وترمب ٢٠١٧م.

إستراتيجية أوباما للأمن القومي عام ٢٠١٥م	إستراتيجية ترمب للأمن القومي عام ٢٠١٧م
المصلحة الثالثة: القيم	**المصلحة الثالثة: الحفاظ على السلام من خلال القوة**
الأهداف القومية: ١- إحياء القيم الأمريكية. ٢- تحقيق المساواة. ٣- دعم الديمقراطيات الناشئة. ٤- تمكين المجتمع المدني والقادة الشباب. ٥- منع الجرائم والفظائع الجماعية	الأهداف القومية: ١- تجديد المزايا التنافسية لأمريكا. ٢- تجديد القدرات في المجالات التالية: (أ) القوات المسلحة. (ب) قاعدة التصنيع العسكري. (ج) القوى النووية. (د) الفضاء الخارجي. (هـ) الفضاء السيبراني. (و) الاستخبارات. ٣- الدبلوماسية والحكم: (أ) الدبلوماسية التنافسية. (ب) أدوات الدبلوماسية الاقتصادية. (ج) معلومات الحكم.

المصدر: U.S. National Security Strategy 2015 and U.S. National Security Strategy 2017.

تأتي إستراتيجية أوباما للأمن القومي كتكرار بيروقراطي لإستراتيجيته التي أصدرها عام ٢٠١٠م في إطار مصلحة القيم الليبرالية، أما في إستراتيجية ترمب فقد تراجع مستوى (القيم) من مستوى مصلحة عليا إلى مستوى هدف قومي ثانوي مُركزاً في الوقت نفسه على إحياء قيم البطولة الأمريكية، تلك القيم التي بنت دولة عظمى بواسطة عوامل قوة غير مسبوقة في شتى المجالات، والمطلوب الآن استحضار تلك القيم لإعادة عظمة أمريكا التي تتعرض لمنافسة شديدة من قبل منافسين يتطورون كل يوم في شتى المجالات، كما هو الحال في الصين وروسيا.

فالمطلوب ألا يقتصر التفوق على القيم فقط، بل يجب أن يمتد إلى استغلال كافة المزايا الجيوسياسية والتكنو معلوماتية لأمريكا لخلق فجوة من التفوق بينها وبين أقرب منافسيها.

الهدف القومي الثاني

إستراتيجية أوباما (تحقيق المساواة)

من خلال ترسيخ مبادئ الديمقراطية والانتخابات ومكافحة مخاطر التمييز والعنف ضد المرأة.

إستراتيجية ترمب (تجديد القدرات الأمريكية في المجالات التالية)

(أ) القوات المسلحة: استعداد القوات الأمريكية للحروب الكبرى وضمان النصر من خلال:
- تحديث القوات المسلحة من حيث التسليح والتجهيز بأحدث ما يمكن.
- القدرة على تحقيق النصر حينما يفشل الردع مع الأعداء.
- تحسين قدرة القوات الأمريكية على التحمل وتسريع الوصول إلى مسرح الأحداث، من خلال التركيز على التدريب والخدمات اللوجستية.
- تطوير القوات المشتركة (السبكتريوم) لتكون قادرة على مواجهة تحديات عدة في آن واحد من دول ومنظمات إرهابية.

(ب) قاعدة التصنيع العسكري: تحقيق قواعد صناعية ابتكارية للجيش والأمن القومي وإدارة الأزمات من خلال:
- فهم نقاط القوة والضعف في القاعدة الصناعية والعسكرية.
- تشجيع الاستثمار الوطني في الصناعات الأمنية، وتسهيل نظم وتعليمات الاستثمار ضد الجمود البيروقراطي.
- حماية وإنماء المهارات الفردية الخاصة (الحرجة أو النادرة) خاصة في مجال التقنيات الأمنية المتقدمة.

(ج) القوات النووية: إستراتيجية الردع النووي لا يمكن أن تمنع جميع الصراعات، وعليه لابد من التفوق النووي على الدول الأخرى، وتحديث القوات النووية وبناها التحتية للحفاظ على قدرة ردعية نووية فاعلة على الدوام.

(د) الفضاء الخارجي: الحفاظ على القدرات الأمريكية في الفضاء الخارجي في مجالات الاتصالات والأنظمة العسكرية والمخابراتية والأبحاث والملاحة ورصد الطقس ضد كل التهديدات المتعلقة بالصواريخ المضادة للأقمار الصناعية لمنافسي أمريكا "في إشارة للصين" (Weeden, 2007)، حيث لابد من تطوير هندسة الفضاء وتعزيز تجارة الفضاء وتعزيز القدرات الأمريكية في الاستكشاف العلمي في الفضاء الخارجي.

(هـ) الفضاء السيبراني: تطوير قدرات مواجهة الهجمات الإلكترونية لحماية شبكات الحكومة الأمريكية والبنية التحتية الحيوية عبر تطوير مهارات بشرية قادرة على أداء هذه المهام (Nurkin, 2018) مع القدرة على شن هجمات إلكترونية ضد الخصوم إذا تطلب الأمر.

(و) الاستخبارات: تطوير الفهم للمشاكل الأمنية لمنع سرقة المعلومات الحساسة، وخلق بيئة معلوماتية مع شركاء أمريكا، وتطوير قدرات الاستخبارات في عمليتي جمع وتحليل المعلومات.

يحاول ترمب تغيير أولويات الاستخبارات الأمريكية نحو التركيز على مكافحة الهجمات الإلكترونية ذات الطابع الاقتصادي أو ذات الطابع التقني الحساس.

بالرغم من غياب وجه المقارنة في الهدف القومي الثاني بين إستراتيجية أوباما وإستراتيجية ترمب، لكن المؤشر العام يشير إلى انعطاف كبير في مسار السياسات الأمنية لواشنطن، فلم تعد القيم الليبرالية تحتل نفس الأهمية في السابق، بل يرى ترمب أن القدرات الإستراتيجية هي التي ستحفظ لأمريكا تفوقها العالمي.

فثمة قصور واضح في النظرية الليبرالية ومدى ملائمتها للاحتياجات الأمريكية في المرحلة الراهنة، ويعكس ذلك إدراك ترمب لحجم المنافسة والتحديات التي تتعرض لها الولايات المتحدة من قبل روسيا والصين.(U.S. National Security Strategy, 2017).

الهدف القومي الثالث

إستراتيجية أوباما (دعم الديمقراطيات الناشئة)

من خلال مساعدة الدول التي تحاول السير نحو الديمقراطية لغرض القضاء على الاستبداد والتطرف والإرهاب والفساد بشتى أنواعه.

إستراتيجية ترمب (الدبلوماسية والحكم)

من خلال:

١- الدبلوماسية المتنافسة والتي تشمل:
(أ) الحفاظ على الحضور الدبلوماسي.
(ب) الحفاظ على المصالح الأمريكية المتقدمة.
(ج) خلق فرص تحفيز الدبلوماسية.

٢- أدوات الدبلوماسية الاقتصادية من خلال:
(أ) تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الحلفاء والشركاء.
(ب) ممارسة الضغوط الاقتصادية على مصادر التهديدات الأمنية.
(ج) تجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

٣- معلومات الحكم، من خلال:
(أ) تعزيز موارد المعلومات والدعاية في المجال الدبلوماسي ودمجها بمعلومات الاستخبارات.
(ب) تحديد أولويات المنافسة في جمع المعلومات لتمكين القدرات الدبلوماسية.
(ج) قيادة الاتصالات الفعالة في مواجهة الإرهاب.
(د) تنشيط الشبكات المحلية.
(هـ) تقاسم المسؤوليات في قضايا مكافحة الإرهاب مع الدول الأخرى.
(و) تطوير وسائل التواصل من حيث الكفاءة والتكلفة للدبلوماسية الأمريكية.

تغيب أيضاً أوجه المقارنة في هذا الهدف بين إستراتيجية أوباما وإستراتيجية ترمب، بسبب اختلاف الموضوع، وبالتالي اختلاف الأدوات والتخطيط والأهداف الفرعية المرتبطة بكل هدف، وذلك بسبب اختلاف الأولويات بين أوباما المتأثر بخلفيته الليبرالية ومحاولته لإنهاء ولايته الثانية دون أزمات، وبين ترمب الذي يحاول أن يؤسس لمرحلة جديدة تعيد التفوق الإستراتيجي لأمريكا على مستوى العالم، وبقي هناك هدفان في إستراتيجية أوباما في تمكين الشباب ومنع الجرائم الجماعية، وهي على الجملة لا ترقى للمقارنة مع الهدف القومي الثالث لترمب في إطار المصلحة الثالثة.

(د) المصلحة الرابعة في إستراتيجية ترمب: تعزيز النفوذ الأميركي

من خلال تحقيق الأهداف القومية التالية.

الهدف القومي الأول: تشجيع الشركاء الطموحين

من خلال تعبئة الموارد، واستثمار رأس المال في التقنيات الجديدة، وتحفيز الإصلاح للدبلوماسية الأمريكية، وتنمية الدول الضعيفة (الهشة) لمكافحة الإرهاب والتطرف.

الهدف القومي الثاني: تحقيق أفضل النتائج في المنتديات المتعددة

من خلال تدريب القيادات الأمريكية العاملة في القطاعين السياسي والأمني، وتطوير المؤسسات المالية، وضمان حرية استخدام المجالات المشتركة، مثل الفضاءات الخارجية والسيبرانية والجوية.

الهدف القومي الثالث

إحياء قيم البطولة الأمريكية عبر تاريخ طويل من البناء والقتال لتتحول أمريكا من مستعمرات إلى دولة عظمى، وذلك من خلال

حماية حرية الأديان والأقليات الدينية ودعم كرامة الأفراد، والحد من معاناة الإنسان، وهزيمة المنظمات الإرهابية العابرة للقارات وتمكين المرأة والشباب.(U.S. National Security Strategy, 2017).

(هـ) المقارنة بين المصلحة الرابعة والأهداف القومية المرتبطة في إستراتيجية أوباما والمصلحة الخامسة في إستراتيجية ترمب

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن الأهداف القومية تبدو متطابقة بشكل كبير، ما عدا بعض الاختلافات التي ارتبطت بأولويات الأهداف في بعض الأقاليم، فمثلاً اختلفت الأولويات في كلا الإستراتيجيتين حول أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعلى النحو التالي.

الهدف القومي الأول

إستراتيجية أوباما (إعادة التوازن إلى آسيا والمحيط الهادي)

تعزيز التحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين، ودعم الأمن والتنمية والديمقراطية في آسيا والمحيط الهادي، والتعاون مع الصين في قضايا التغير المناخي، والنمو الاقتصادي ومنع الانتشار النووي في شبه الجزيرة الكورية، كما يجب أن يُقلص تطور قدرات الصين من مخاطر سوء الفهم والحسابات الخاطئة، ولابد من حماية الشبكة العنكبوتية من الاختراقات الصينية، وتعزيز الشراكة الإستراتيجية مع الهند.

إستراتيجية ترمب (المحيط الهندي والباسفيك)

(أ) سياسياً: تعزيز التحالفات والشراكات الدولية في تلك المنطقة.

(ب) اقتصادياً: تعزيز الاتفاقيات التجارية والتعاون الإقليمي والأسواق الحرة.

(ج) الأمن والدفاع:

- المحافظة على وجود عسكري أمريكي قادر على الردع، وتعزيز الشبكات الدفاعية مع كوريا الجنوبية واليابان ضد كوريا الشمالية.
- المحافظة على علاقات جيدة مع تايوان في إطار (الصين واحدة) وتوفير الاحتياجات الدفاعية لها لردع الإكراه الصيني.
- تعزيز الشراكة مع الهند.
- تنشيط التحالف مع الفلبين وتعزيز الشراكة مع سنغافورة وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا ليصبحوا شركاء في التعاون البحري.(U.S. National Security Strategy, 2017).

يبدو أن الخلاف الرئيسي بين الإستراتيجيتين يكمن في الملف الصيني، ففي الوقت الذي يحث فيه أوباما الصين على التعاون وإيقاف هجماتها الإلكترونية، يسعى ترمب إلى الضغط عليها من خلال:

- استخدام ملف تايوان ضد الصين.
- تطويق الصين بعدد من الحلفاء المدعومين بتواجد عسكري أمريكي رادع.
- منع الصين من التفوق الاقتصادي، اعتماداً على سرقة الأفكار العلمية والتقنية الأمريكية بواسطة هجماتها الإلكترونية وتجسسها الصناعي.

الجدول رقم (٦). مقارنة بين المصلحة الرابعة والأهداف القومية المرتبطة بها في إستراتيجية أوباما ٢٠١٥م والمصلحة الخامسة في إستراتيجية ترمب ٢٠١٧م.

إستراتيجية أوباما للأمن القومي عام ٢٠١٥م	إستراتيجية ترمب للأمن القومي عام ٢٠١٧م
المصلحة الرابعة: النظام الدولي	المصلحة الخامسة: الإستراتيجية في السياق الإقليمي
الأهداف القومية: ١- إعادة التوازن إلى آسيا والمحيط الهادي. ٢- تعزيز تحالفنا الدائم مع أوروبا. ٣- السعي لتحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ٤- الاستثمار في مستقبل أفريقيا. ٥- تعميق التعاون الاقتصادي والأمني في الأمريكيتين.	الأهداف القومية: ١- المحيط الهندي والباسفيك. ٢- أوروبا. ٣- الشرق الأوسط. ٤- وسط وجنوب آسيا. ٥- النصف الغربي للكرة الأرضية ٦- أفريقيا.

المصدر: U.S. National Security Strategy 2015 and U.S. National Security Strategy 2017.

ولتحقيق ذلك تشن الولايات المتحدة حرباً تجارية ضد الصين، عبر فرض مستوى ضريبي عالٍ على البضائع الصينية، وهو الأمر الذي ردت عليه الصين بالمثل إزاء البضائع الأمريكية (Havráneková and Dvorský, 2019).

الهدف القومي الثاني

إستراتيجية أوباما (تعزيز التحالف الدائم مع أوروبا)

١- ردع العدوان الروسي لمنعه من تكرار عدوانه في أوروبا بعد أوكرانيا.
٢- تطوير أمن الطاقة لأوروبا، ودعم جورجيا ومولدوفا وأوكرانيا وتأمين دفاعاتهم.

إستراتيجية ترمب (أوروبا)

١- سياسياً: مواجهة العدوان الروسي والتهديدات الإيرانية والكورية الشمالية.
٢- اقتصادياً: ضمان تبادل تجاري عادل و(منظم)، وضمان أمن الطاقة لأوروبا، مع معارضة التجارة غير العادلة مع الصين.
٣- الأمن والدفاع: تعزيز الردع والدفاع للناتو مع (ضرورة زيادة الإنفاق الأوروبي على الدفاع خاصة ضد صواريخ إيران ومخاطر الإرهاب).

اختلفت إستراتيجية ترمب عن إستراتيجية أوباما في نظرتها وتقييمها للمخاطر الأمنية على الساحة الأوروبية، إذ اكتفت إستراتيجية أوباما بتحديد الخطر الروسي وما يمكن أن يؤثر سلباً أمن أوروبا أو التلاعب بأمن الطاقة في أوروبا، أما ترمب، فلم يكتفِ بالخطر الروسي، بل أضاف مخاطر إيران وكوريا الشمالية (ببرامجها الصاروخية) والإرهاب، والمخاطر الاقتصادية للبضائع الصينية التي بدأت تكتسح الأسواق (ولا يبدو منطقياً إدراج الملف الصيني في فقرة أوروبا)، في محاولة منه للضغط على أوروبا لرفع ميزانية الإنفاق العسكري في حلف الناتو ليصل إلى ٢٪ من مجمل الناتج القومي الإجمالي للاتحاد الأوروبي، وكأن لسان حال ترمب يقول (لا أمن مجاني توفره أمريكا لأوروبا)، وهذا ما دفع ألمانيا وفرنسا إلى رفض هذه الضغوط والبحث عن بدائل للناتو تمثلت بإنشاء جيش أوروبي جديد (الشرق الأوسط، ٢٠١٩م).

الهدف القومي الثالث

إستراتيجية أوباما (تحقيق الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١- تفكيك الشبكات الإرهابية في تلك المناطق، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.
٢- تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.
٣- الاستثمار في قدرات الأردن وإسرائيل والدول الخليجية لردع العدوان والتهديدات الأمنية.
٤- العمل على اتفاقية شاملة مع إيران بخصوص برنامجها النووي.
٥- حل الدولتين سيكون الأنسب لمشكلة السلام في الشرق الأوسط.
٦- دعم استقرار اليمن وتطوير التجربة الديمقراطية في تونس (U.S. National Security Strategy, 2015).

إستراتيجية ترمب (الشرق الأوسط)

(أ) سياسياً:

١- تعزيز الشراكات مع دول المنطقة وتشجيع الإصلاحيات التدريجية لمواجهة العقائد المتطرفة.
٢- تحقيق شراكة إستراتيجية طويلة الأمد مع العراق كدولة مستقلة، ويبدو أن تركيز إستراتيجية ترمب على العراق، يأتي بسبب الأهمية الجيوإستراتيجية التي يتمتع بها العراق موقعاً ومواردا، كما ازدادت أهمية العراق بعد اعتقاد إدارة ترمب أن إيران تحاول توظيف العراق وموارده لصالح أهدافها وأنشطتها التي وصفها بالخبيثة.
٣- السعي لإنهاء الحرب السورية وعودة اللاجئين.
٤- العمل مع الشركاء لتحييد إيران ودورها الخبيث وبرنامجها النووي.
٥- إبرام اتفاق سلام شامل بين إسرائيل والفلسطينيين مقبول لكليهما.

(ب) اقتصادياً:

- ضرورة إجراء الإصلاحات في دول المنطقة وتحقيق المساواة لمكافحة العنف والتطرف، وسيتم دعم الإصلاحيين وفتح أسواق مفتوحة (U.S. National Security Strategy, 2017).

(ج) الأمن والدفاع:

١- الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة لحماية مصالح وحلفاء الولايات المتحدة.

٢- دعم الحلفاء في جهود مكافحة الإرهاب والتمرد، وتطوير قدرات الدفاع الصاروخي لديهم مع تحييد انشطة ايران الخبيثة في المنطقة.

تبدو الأهداف متقاربة بين إستراتيجية أوباما وإستراتيجية ترمب، ما عدا ملفين، الأول هو الملف الإيراني، حيث كان أوباما يمهد لاتفاق شامل مع طهران حول برنامجها النووي (بسبب تقدم المفاوضات غير الرسمية بين واشنطن وطهران وقت إصدار إستراتيجيته).

بينما يسعى ترمب إلى تحييد الدور الإقليمي لإيران، لكنه لم يطرح بديلاً عن الاتفاق النووي أو سياسة ما لتحييد النفوذ الإقليمي لإيران وبرنامجها الصاروخي، بل على العكس من ذلك، حيث ترك موضوع البرنامج الصاروخي الإيراني، وذهب باتجاه تسليح دول الخليج التي تستشعر بقوة التهديدات والمخاطر الإيرانية، فالمواجهة إن حدثت ستحدث بين إيران وبين دول المنطقة، ويمكن أن تساعد واشنطن دول المنطقة في مجالي الاستخبارات والتسليح فقط.

أما الملف الثاني، فهو ملف القضية الفلسطينية، ففي الوقت الذي أكد فيه أوباما على (حل الدولتين) ذهب ترمب إلى عدم ضرورة التقيّد بحل الدولتين، بل لاتفاق سلام شامل بين الطرفين، ولكن ليس على أساس حدود عام ١٩٦٧م والقدس عاصمة فلسطين، بل على أساس اتفاق جديد يتواءم مع التطورات الميدانية الجديدة في فلسطين خاصة بعد توسع الاستيطان وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان.

الهدف القومي الرابع

إستراتيجية أوباما (الاستثمار في مستقبل أفريقيا)

أعطي الهدف الرابع لأفريقيا من خلال ترسيخ الديمقراطية، ومواجهة الأمراض، ودعم الشركات الأمريكية التي تستثمر في أفريقيا، وتعميق الشراكة الأمنية مع الدول والمؤسسات الأفريقية.

إستراتيجية ترمب (وسط وجنوب آسيا)

بينما أعطيت الأولوية هنا لمناطق وسط وجنوب آسيا:

- سياسياً: تعزيز الشراكة مع الهند، والضغط على باكستان لتكثيف جهودها في مكافحة الإرهاب مع تعزيز الشراكة مع أفغانستان في مجالي الأمن والسلام.
- اقتصادياً: تشجيع التكامل الاقتصادي في هذه المنطقة، وستبنى الروابط التجارية مع باكستان إذا ما ساعدت الولايات المتحدة في القضاء على الإرهاب.
- الأمن والدفاع: دعم الحكومة الأفغانية لمواجهة تنظيم الدولة والقاعدة وطالبان، وستصر واشنطن على أن تتخذ باكستان إجراءات حاسمة ضد الإرهاب.

في الوقت الذي ركزت فيه إستراتيجية أوباما على أفريقيا كهدف رابع في مصلحة النظام الدولي، ركزت إستراتيجية ترمب على منطقة آسيا (وسطها وجنوبها) كهدف رابع في ذات المصلحة، إذ الأولوية في إستراتيجية أوباما كانت لتنمية أفريقيا، بينما كانت الأولوية في إستراتيجية ترمب لمكافحة الإرهاب في آسيا وضرورة أن تتخذ باكستان إجراءات حاسمة ضد الإرهاب، ويبدو أن أولويات إستراتيجية ترمب أهم بكثير من إستراتيجية أوباما، حيث ركز ترمب على أفغانستان كدولة فاشلة رغم التواجد العسكري الأمريكي فيها، وعلى باكستان كدولة قوية يُشك في موقفها من مكافحة الإرهاب، إضافة الى إيران، وكل ذلك في ظل نمو حركات متطرفة جديدة في تلك المناطق.

وهي سابقة فريدة من نوعها إذ تهدد الولايات المتحدة شريكتها باكستان لعدم جديتها في مكافحة الإرهاب، وهو ما لم تفعله إدارة أوباما مطلقاً.

الهدف القومي الخامس

إستراتيجية أوباما (تعميق التعاون الاقتصادي والأمني في الأمريكيتين)

١- العمل مع كندا والمكسيك لتعزيز التنافس الاقتصادي الجماعي وتأسيس مقاييس جديدة للتجارة العالمية.
٢- قيادة نظام فعال لحقوق الإنسان وحكم القانون، خاصة في أمريكا اللاتينية التي تشهد ارتفاع معدلات الجريمة المنظمة واقتصاد مترنح وحكومات ضعيفة.
٣- مواجهة موجات الهجرة وإيجاد الحلول للنزاعات الإقليمية.(U.S. National Security Strategy, 2015).

إستراتيجية ترمب (النصف الغربي للكرة الأرضية)

- سياسياً: تحفيز الجهود الإقليمية لتعزيز الأمن والازدهار وعزل الحكومات اللاتينية التي ترفض الشراكة مع واشنطن (في إشارة إلى فنزويلا وكوبا).
- اقتصادياً: تحديث الاتفاقيات التجارية وتعزيز العلاقات الاقتصادية وتطوير النظام المالي الأمريكي لئلا يكون ملاذاً لغسيل الأموال.
- الأمن والدفاع: تقوية المؤسسات الأمنية لمكافحة الجريمة والفساد والمخدرات وتعزيز سيادة القانون.

في هذا الهدف ذهبت إستراتيجية أوباما إلى تعزيز الأمن والقانون ومكافحة الجريمة لغرض تنمية الدول اللاتينية، بينما ذهبت إستراتيجية ترمب إلى تحقيق الأمن وسيادة القانون لغرض مكافحة التهديدات التي تهدد أمريكا وتعرقل استثماراتها في أمريكا اللاتينية، فضلاً عن تعديل الاتفاقيات التجارية المبرمة وبالشكل الذي يمنح واشنطن امتيازات أكبر، ويعتبر سعي ترمب لبناء الجدار العازل مع المكسيك مثالاً مهماً في هذا المورد.

الهدف القومي السادس (أفريقيا)

انفردت به إستراتيجية ترمب من خلال مشاركة واشنطن أفريقيا في تحقيق الأمن والتنمية وبالتنسيق مع المنظمات الدولية، وتوسيع التجارة في أفريقيا ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.(U.S. National Security Strategy, 2017).

احتلت أفريقيا المرتبة السادسة والأخيرة في أولويات ترمب ضمن المصلحة الخامسة في إستراتيجيته، لكن الأهداف التي وضعها لدعم أفريقيا اقتصادياً وأمنياً ترتبط بالمنافسة التجارية مع الصين وضرورة مواجهة التهديدات الإرهابية في مهدها قبل وصولها لأمريكا.

الخاتمة

من خلال ما تقدم، يمكن تحديد ست معايير للمقارنة بين إستراتيجية أوباما وإستراتيجية ترمب، مع تحديد أهم الأسباب التي وقفت خلف الفروقات بين الإستراتيجيتين، وعلى النحو التالي.

(١) معايير المقارنة

المعيار الأول: معيار الغاية العليا للإستراتيجية

إستراتيجية أوباما للأمن القومي

جاءت لتعيد بناء سمعة أمريكا عبر القوة الناعمة بعد إرث الحرب على الإرهاب.

إستراتيجية ترمب للأمن القومي

جاءت لتؤسس إلى مرحلة جديدة تضمن القيادة الأمريكية للعالم بواسطة القوة الذكية (ناعمة وصلبة).

المعيار الثاني: معيار القيم التي ركزت عليها الإستراتيجية

إستراتيجية أوباما للأمن القومي

ركزت على تسويق القيم الليبرالية إلى الخارج لترميم سمعة أمريكا في إطار مصلحة عليا.

إستراتيجية ترمب للأمن القومي

ركزت على ترسيخ قيم البطولة الأمريكية كأولوية قصوى لإعادة بناء أمريكا من الداخل، وفي مستوى هدف قومي وليس مصلحة عليا.

المعيار الثالث: معيار الأمن المادي للولايات المتحدة

إستراتيجية أوباما للأمن القومي

الأمن يبدأ من الخارج الأمريكي وعن طريق التعاون الدولي.

إستراتيجية ترمب للأمن القومي

الأمن يبدأ من الداخل الأمريكي، والسلم الدولي يفرض بالقوة وليس بالتعاون.

المعيار الرابع: منهجية إدارة الأمن الدولي

إستراتيجية أوباما للأمن القومي

إدارة القضايا الدولية بالشراكة مع القوى الكبرى لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

إستراتيجية ترمب للأمن القومي

إدارة القضايا الدولية بقيادة أمريكية، بعد إعادة بناء القوة الأمريكية، وعلى القوى الكبرى أن تدعم السياسات الأمريكية.

المعيار الخامس: معيار الرؤية الإستراتيجية للقضايا الدولية

إستراتيجية أوباما للأمن القومي

١- البرنامج النووي الإيراني: اتفاق نووي شامل وعادل مع إيران.
٢- القضية الفلسطينية: حل الدولتين.
٣- الموقف من روسيا: ردع روسيا لمنعها من تكرار عدوانها في أوروبا.
٤- الموقف من الصين: التعاون مع الصين لمواجهة التغير المناخي، ومواجهة انتهاكاتها للإنترنت.

إستراتيجية ترمب للأمن القومي

١- الاتفاق النووي الإيراني اتفاق غير عادل، ويحتاج إلى تعديل.
٢- القضية الفلسطينية: حل سياسي شامل لكن ليس بالضرورة حل الدولتين.
٣- الموقف من روسيا: ربطت بين مواجهة العدوان الروسي والتهديدات الإيرانية والكورية الشمالية معاً.
٤- الموقف من الصين: ردع الصين والضغط عليها من خلال دعم تايوان عسكرياً، مع الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي رادع لها في شرق آسيا.

المعيار السادس: معيار الإستراتيجية الاقتصادية

إستراتيجية أوباما للأمن القومي

رؤية اقتصادية تقليدية مع تشجيع الانخراط في المعاهدات الدولية التجارية.

إستراتيجية ترمب للأمن القومي

رؤية إصلاحية لهيكل الاقتصاد الأمريكي مع الانسحاب من المعاهدات التجارية الدولية التي اعتبرتها غير عادلة.

(٢) أسباب الاختلاف بين الإستراتيجيتين

أشارت الدراسة في متنها إلى أهم مؤشرات التشابه بين الإستراتيجيتين، أما مظاهر الاختلاف بينها فتكمن في الثقافة السياسية للحزب الديمقراطي الذي ينتمي إليه أوباما، وطبيعة تلك الثقافة للحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه ترمب، كما يبدو العامل الشخصي واضحاً في فروقاته بين شخصية أوباما وشخصية ترمب، فضلاً عن جملة من الأسباب التي تعتقد الدراسة بأنها السبب وراء الاختلافات بين إستراتيجية أوباما وإستراتيجية ترمب، وعلى النحو التالي.

(أ) السياق الدولي

تغيرات السياق الدولي من عام ٢٠١٥م إلى عام ٢٠١٧م، وما ترتب على ذلك من ظروف دولية جديدة، إذ تغيرت الاتجاهات والتغييرات العالمية، وبالشكل الذي انعكس على اهتمامات وأولويات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لإدارة ترمب.

(ب) العامل الاقتصادي

تسلمت إدارة ترمب مقاليد الحكم في وقت تراجع فيه الاقتصاد الأمريكي من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثالثة عالمياً عام ٢٠١٧م، إذ جاءت الصين بالمركز الأول بناتج قومي بلغ ٢٣ تريليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي بالمرتبة الثانية بناتج قومي إجماله (١٩,٧٩) تريليون دولار، ثم أمريكا بناتج قومي إجماله (١٩,٣٦) تريليون دولار، ويدرك ترمب جيداً أن الاستمرار على وتيرة سياسات أوباما سيفقد الولايات المتحدة هيمنتها العالمية، وهذا ما يفسر تسويق نفسه في خطاباته على أنه معيد عظمة أمريكا.

(ج) الإنفاق الدفاعي والأمني

يبدو أن فريق ترمب درس أسباب جمود الاقتصاد الأمريكي، فوجد أن النفقات الخارجية للأمن العالمي تتحملها الولايات المتحدة بشكل كبير، وهذا ما دفع ترمب إلى المطالبة بإعادة تمويل حلف الناتو بطريقة عادلة، إذ لا تشارك أوروبا بنسبة معقولة في تمويل عمليات الحلف رغم ناتجها القومي الذي بلغ أكثر من ١٩ تريليون دولار.

(د) أولويات الأهداف الأمريكية

إن السياسات التي انتهجتها إدارة أوباما لم تكن فاعلة لمواجهة مخاطر روسيا والصين وإيران، وخاصة كوريا الشمالية التي تحدت إدارة ترمب بتجربة هيدروجينية جديدة، فضلاً عن مخاطر الإرهاب والجريمة المنظمة في الداخل الأمريكي، وبالتالي كان المطلوب تغيير أولويات الأمن نحو الاهتمام بالداخل الأمريكي مشفوعة بسياسات إصلاحية لإنعاش الاقتصاد الأمريكي، والتعامل مع النظام الدولي ليس من منطق الشراكة، بل من منطقة القيادة العالمية والسياسات البراغماتية البحتة.

(هـ) العامل الانتخابي

تغيير حياة المواطن الأمريكي بشكل مباشر كانت حاضرة بقوة في إستراتيجية ترمب، خاصة في مجال خفض الضرائب وحماية القيم والهوية الأمريكية، لتحقيق هدفين في آن واحد وهما: ضمان الفوز بولاية رئاسية ثانية، وإعادة هندسة المجتمع الأمريكي من حيث القيم والمصالح والهوية القومية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

صحيفة الشرق الأوسط (٢٠١٩م). ميركل تؤكد عزم ألمانيا وفرنسا على إنشاء جيش أوروبي. في ٢٢ يناير ٢٠١٩م، وعلى الموقع الإلكتروني الرسمي للصحيفة: https://aawsat.com/home/article/1557071/ميركل-تؤكد-عزم-ألمانيا-وفرنسا-على-إنشاء-جيش-أوروبي، في ٢٧ مارس ٢٠١٩م.

بوش، نزار (٢٠١٥م). أبرز أحداث العالم في ٢٠١٥م. *موقع سبوتنك الروسي باللغة العربية*، ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م، https://arabic.sputniknews.com/world/201512311016940652/، تاريخ دخول الموقع ٢٣ فبراير ٢٠١٨م.

ديبل، تيري ل. (٢٠٠٩م). *إستراتيجية الشؤون الخارجية... منطق الحكم الأمريكي*. بيروت: دار الكتاب العربي.

قناة الحرة الأمريكية الناطقة باللغة العربية (٢٠١٧م). أبرز أحداث العالم في ٢٠١٧م. في ٧ ديسمبر ٢٠١٧م، https://www.alhurra.com/a/major-events-this-year/406171.html، تاريخ الدخول للموقع في ٢٣ فبراير ٢٠١٨م.

يارغر، هاري ر. (٢٠١١م). *الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

CIA (2019). *World FactBook*. At website: https://www.cia.gov/library/publications/resources/the-world-factbook/fields/208rank.html#CH, 20 March 2019.

Dunne, Tim, Kurki, Milja, & Smith, Steve (2007). *International Relations Theories*. New York: Oxford University Press.

Feaver, Peter (2017). Five Takeaways From Trump's National Security Strategy *Foreign Policy*, 18/12/2017. https://foreignpolicy.com/2017/12/18/five-takeaways-from-trumps-national-security-strategy/, in 19 March 2019.

Finkle, Jim, & Bing, Christopher (2018). *China's Hacking against U.S. on the Rise.* U.S. intelligence official, 12 December 2018. https://www.reuters.com/article/us-usa-cyber-china/chinas-hacking-against-u-s-on-the-rise-u-s-intelligence-official-idUSKBN1OA1TB, 21 March 2019.

Gelvin, James (2019). *No Trump is not Like Obama on Middle East Policy*. University of California, at website: http://newsroom.ucla.edu/stories/ucla-faculty-voice-no-trump-is-not-like-obama-on-middle-east-policy, 20 March 2019.

Havráneková, Michaela, & Dvorský, Tomáš (2019). *The United States-China Trade War*. Czech Republic: Institute of Politics and Society, 2019.

Lucas, Nathan J., & McInnis, Kathleen J. (2016). *The 2015 National Security Strategy: Authorities, Changes, Issues for Congress*. Washington D.C.: Congressional Research Service.

Nurkin, Tate (2018). *China's Advanced Weapons Systems*. Jane's by IHS Markit, 12 May 2018.

Samuels, Richard J. (Ed.) (2006). *Encyclopedia of United States National Security*. U.S.A.: Sage Publications, Inc.

U.S. National Security Strategy. White House, (2015).

U.S. National Security Strategy. White House, (2017).

Weeden, Brian (2007). *Chinese Anti-Satellite Test*. Secure World Foundation.

Zenko, Micah (2017). Trump's National Security Strategy Deserves to Be Ignored. *Foreign Policy*, 18 December 2017, http://foreignpolicy.com/2017/12/18/trumps-national-security-strategy-deserves-to-be-ignored/, accessed 22 February 2018.